الحق المأمول والواقع المرير

يوم المرأة المصرية

تعريف بمركز الشهاب

مركز الشهاب لحقوق الإنسان SHR: مركز حقوقي تطوعي لدعم الحرية والديمقراطية وإرادة الشُّعوب، ومناهضة الظلم والتمييز بصوره كافة، ويعمل من أجل عالم يتمتع فيه الإنسان بحياة كريمة، تأسس بمصر عام 2006، وحصل على موافقة السلطات البريطانية للعمل كمنظمة حقوقية.

Contents

مقدمة..... 3
أسباب الاحتفال بيوم المرأة المصرية..... 4
حقوق المرأة وفقا للمواثيق الدولية..... 5
حقوق المرأة وفقا للدستور والتشريعات المحلية..... 7
الواقع والتطبيق العملي للتعامل مع المرأة..... 10
مظاهر الانتهاك الذي تتعرض له المرأة في مصر 11
المطالب والتوصيات 24

مقدمة

لاتزال التحديات التي تواجهها المرأة المصرية تعيق مشاركتها في تنمية المجتمع وتحقيق تقدمه، فعلى الرغم من أن النظام الحاكم في مصر يتغنى ليلا ونهارا بانحيازه للمرأة، وعلى الرغم من أن الدولة المصرية قد خصصت يوم السادس من شهر مارس في كل عام "يوما للمرأة المصرية" تقام فيه الاحتفالات الرسمية، إلا أن المرأة المصرية تتعرض لكافة صور الانتهاك سواء بعدم حصولها على حقوقها الدستورية والقانونية، فضلا عن الممارسات القمعية التي يمارسها النظام المصري بحق الشعب المصري بكافة أطيافه – بمن في تلك المرأة–.

وجدير بالذكر أن بعض فئات النساء مثل (المعارضات للنظام الحاكم، المدافعات عن حقوق الإنسان، ونزيلات السجون من المعارضات للنظام،...) هي فئات شديدة الضعف في مواجهة هذه السياسات القمعية.

وفي هذا التقرير نحاول تسليط الضوء على الحقوق المقررة للمرأة– دوليا ومحليا– ومدي حصولها على هذه الحقوق وما تتعرض له من إنتهاكات على المستوى المحلي.

أسباب الاحتفال بيوم المرأة المصرية

في 16 مارس 1919 تظاهرت أكثر من 300 سيدة، رفضا للاحتلال الإنجليزي على مصر، وقام جنود الاحتلال بالتصدي للمظاهرة بإطلاق النار والرصاص على المتظاهرات وسقطت الفتاة/ حميدة خليل- أول شهيدة مصرية- بعد أن جادت بدمائها من أجل حرية الشعب المصري والمطالبة بعودة سعد زغلول من المنفي، وقد أشعلت دماء حميدة خليل حماس المصريات، فتظاهر حوالي 1500 سيدة في 20 مارس 1919.

وقد شهد يوم 16 مارس العديد من الإنجازات لصالح المرأة، حيث أعلن في 16 مارس 1923 عن تأسيس أول اتحاد نسائي في مصر وبعدها بخمسة أعوام في 16 مارس من عام 1928 التحقت أول دفعة من الفتيات بجامعة القاهرة، وفي مارس 1956 نالت المرأة حق الانتخاب والترشيح للبرلمان بعد أن منحها دستور 1956 هذا الحق.

وتحتفل الدولة المصرية بهذا اليوم بوصفه يوم المرأة المصرية.

حقوق المرأة وفقا للمواثيق الدولية

ورد في العديد من المواثيق الدولية نصوص كثيرة تكفل حقوق المرأة وتمنع ممارسة العنف ضدها – بكافة صوره – نذكر في هذا التقرير جزء من هذه النصوص على النحو التالي :

تنص المادة رقم 3 من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن : -

" تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد "

كما تنص المادة رقم 7 على أن : -

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

كما تنص المادة رقم 9 على أن : -

1 - لكل فرد حق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.

كما تنص المادة رقم 10 على أن : -

1 - يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني.

كما تنص المادة رقم 26 على أن : -

الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير

سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

وقد صدرت أول اتفاقية دولية خاصة تعني بمناهضة التمييز ضد المرأة في شتى المجالات، فكان اعتماد اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، والمعروفة اختصارا باسم اتفاقية السيداو. وتمثل هذه الاتفاقية أول صك قانوني دولي ملزم يوفر إطارا شاملا يضمن المساواة الكاملة للمرأة بالرجل، دون أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد بسبب الجنس، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية. فقد ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف فيها بضرورة اتخاذ جملة من التدابير والاجراءات التشريعية والإدارية والمالية على المستوى الوطني لكفالة تمتع المرأة بكامل حقوقها، واجتثاث مظاهر التمييز ضدها في كافة المجالات

كما أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة ورد فيه ما يأتي : -

إن الجمعية العامة

إذ تسلم بالحاجة الملحة إلى أن تطبق بشكل شامل على المرأة الحقوق والمبادئ المتعلقة بالمساواة بين كل البشر وبأمنهم وحريتهم وسلامتهم وكرامتهم.

وإذ يقلقها أن بعض فئات النساء، كالنساء المنتميات إلى الأقليات، والنساء المنحدرات من الأهالي الأصليين، واللاجئات، والمهاجرات، والعائشات في المجتمعات الريفية أو النائية، والمعوزات، ونزيلات المؤسسات الإصلاحية أو السجون، والأطفال، والمعوقات والمسنات،

والعائشات في أجواء النزاعات المسلحة، هي فئات شديدة الضعف في مواجهة العنف.

المادة 3

للمرأة الحق في التمتع، على قدم المساواة مع الرجل، بكل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي حماية هذه الحقوق والحريات، وذلك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو أي ميدان آخر ومن بين هذه الحقوق ما يلي:

- الحق في الحياة
- الحق في المساواة
- الحق في الحرية والأمن الشخصي
- الحق في التمتع المتكافئ بحماية القانون
- الحق في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز
- الحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية
- الحق في شروط عمل منصفه ومؤاتية
- الحق في أن تكون في مأمن من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية.

حقوق المرأة وفقا للدستور والتشريعات المحلية

تنص المادة رقم 9 من الدستور المصري على أن : -

تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز.

كما تنص المادة رقم 11 على أن : -

تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور.

وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون.

كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها.

وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف،

وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.

كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً.

كما تنص المادة رقم 53 على أن : -

المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

كما تنص المادة رقم 54 على أن : -

الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس،

وإضافةً إلى ما تقدم، كفل الدستور المصري لعام 2014، جملة أخرى من الحقوق الأساسية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، مثل:

الحق في الرعاية الصحية المتكاملة لجميع المواطنين (المادة 18) .

والحق في الكرامة الإنسانية (المادة 51).

والحق في الحياة الآمنة وفي حرمة الجسد (المادتان 59 و60).

والحق في حرية التنقل والإقامة (المادة 62).

وحرية الاعتقاد والفكر والرأي (المادتان 64 و65).

حق تنظيم الاجتماعات العامة وتكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والمؤسسات الأهلية (المواد 73، 74، 75).

والحق في المسكن الملائم والغذاء الصحي والماء النظيف (المادتان 78، 79)

وحظر كل صور العبودية والاسترقاق وكل صور الاتجار بالبشر (المادة 89).

قانون رقم 12 لسنة 2003 بإصدار قانون العمل الموحد وما تضمنه من حقوق عديدة للمرأة العاملة ولأطفالها وأسرتها وصحتها وغير ذلك .

قانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ قانون الخدمة المدنية (المواد الخاصة بالام العاملة وغيرها المتعلقة بالمرأة العاملة) ومن المواد المتعلقة بالمرأة منح مزايا اضافية للأمهات العاملات ومنها إجازة وضع لمدة 4 أشهر بدلاً من 3 أشهر

نص قانون العقوبات على العديد من المواد التي أسبغت حماية للمرأة وشددت العقاب في جرائم محددة مثل التعرض لها والخطف والاغتصاب وهتك العرض والختان والتحرش الجنسى والاعتداء الذي يؤدي إلي الإجهاض

تم تعديل مواد المتعلقة بالتحرش والاغتصاب وهتك العرض بالقانون رقم 11 لسنة 2011 فتم تعديل مواد (267- 268-269- 269 مكرر – 289 -306 مكرر أ)

الضرب والجرح والعنف النفسى :

ينص قانون العقوبات على تجريم أشكال العنف في نصوصه المختلفة ومنها الاعتداء بالضرب والجرح و التمييز أو العنف النفسي بما في ذلك السب وإهانة شخص، وهي جرائم بموجب المواد (171 و161مكرر و 176 و 240و241 و 242 و 307 و308 من قانون العقوبات) وتسري هذه النصوص على من يرتكب هذه الجرائم دون تمييز بين رجل أو امرأة

الواقع والتطبيق العملي للتعامل مع المرأة

على الرغم من وجود نصوص القانون الدولي والدستور والقوانين المحلية التي تكفل العديد من الضمانات للحفاظ علي حقوق المرأة وحمايتها من العنف ، إلا أن الواقع والتطبيق العملي ينفيان إلتزام الدولة بهذه النصوص والتشريعات ، سيما إذا كانت هذه النصوص أو التشريعات تتعارض مع مصلحة النظام الحاكم .

وبتاريخ 21 يناير 2021 نشر موقع فرانس 24 تقرير تحت عنوان " تبخر الحريات في مصر بعد عشر سنوات على الثورة " جاء فيه :

واستهدفت السلطات كذلك النساء.

خلال الشهور الأخيرة، تم توقيف قرابة عشر فتيات من المؤثرات على وسائل التواصل الاجتماعي، وصدرت في حقهن أحكام بالسجن بتهم تتعلق بالتحريض على الفسق والفجور.

https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9/20210121

ومن الأمثلة التي ذكرها التقرير، القضية المتعلقة ببعض الناشطين في مجال الدفاع عن المعتقلين السياسيين، مثل ابنة القيادي الإخواني عائشة خيرت الشاطر وهي ضمن مجموعة تتكون من 11 امرأة أخرى تم استجوابهن جميعاً بعد فترة اختفاء، في غياب المحامين.

وتظهر شهادات المعتقلات أنهن تعرضن لتعذيب، بينما لم يحظين بفحص طبي بناءً على طلبهن من النيابة بعدما رفض وكلاء النيابة إحالتهن إلى هيئة الطب الشرعي لفحص أثار التعذيب على أجسادهن.

https://raseef22.net/article/1075795-%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%A7--%D9%8A%D8%B4%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86

مظاهر الانتهاك الذي تتعرض له المرأة في مصر

إن ما يمارس ضد المرأة من إنتهاكات وعنف ممنهج من قبل السلطات في مصر ما زال مستمرًا منذ أحداث يوليو 2013 إلى الآن ، وهذه الإنتهاكات بحق المرأة غير مقبولة بحال ، سيما أن السلطة الحاكمة هي التي تقوم بذلك بحق كل من يعارضها، وتيدو جلية واضحة منهجية تلك الإنتهاكات في عدد من الممارسات القمعية التي يقترفها النظام بحق النساء على التفصيل الآتي : -

الاعتقال

كان اعتقال النساء في فترة ما قبل ثورة يناير 2011 يكاد يكون خطا أحمر لا يمكن الاقتراب منه بسبب أعراف وتقاليد المجتمع، لكن هذا الخط تم كسره على يد قوات الجيش والشرطة خلال فترة حكم المجلس العسكري بعد ثورة 25 يناير 2011 ، ولكن إعتقال النساء زاد بشكل مطرد بعد أحداث 3 يوليو 2013 ، وهذه بعض حالات ممن تعرضوا للإعتقال : -

1 - هدى عبد المنعم ، محامية حقوق الإنسان تبلغ من العمر 63 عاما، تم إعتقالها يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، وتم إيداعها في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 في المستشفى، بعد إصابتها بما يحتمل أن يكون فشلا كلويا وذلك بعد شكواها المتكررة من الآلام الشديدة، وقد أعرب أفراد أسرتها عن قلقهم إزاء حالتها الصحية وخشيتهم على سلامتها. وهي حتي الآن تحتجز دون محاكمة، وقد بلغت فترة حبسها مدة تتجاوز الحد الأقصى لفترة الحبس الاحتياطي المسموح بها بموجب القانون المصري، وبعد إحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ (محكمة استثنائية) صدر ضدها حكم نهائي غير قابل للطعن بالسجن 5 سنوات .

وبعد أن أنهت تنفيذ العقوبة المقضي بها عليها وبدلا من الإفراج عنها قامت نيابة أمن الدولة العليا باستدعائها من محبسها بسجن العاشر من رمضان للتحقيق معها على ذمة القضية رقم 730 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، وتمت إضافتها على هذه القضية دون مراعاة لسنها أو مرضها أو ما تعاني منه نفسيا وجسديا على مدار 5 سنوات من الحبس.

2 - عائشة خيرت الشاطر ، ناشطة في مجال حقوق الإنسان ، وإبنة القيادي خيرت الشاطر_تدهورت حالتها الصحية، حيث تم إيداعها بسجن القناطر للنساء، وهي تعاني من مضاعفات صحية، حيث تعرضت لحدوث فشل في النخاع العظمي أدى إلى نقص حاد في خلايا الدم مثل الصفائح وكرات الدم الحمراء ، وبعد إحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ (محكمة إستثنائية) صدر ضدها حكم نهائي غير قابل للطعن بالسجن 10 سنوات .

3 ، 4 - الشقيقتان سارة عبد الله عبد المنعم - طبيبة نساء وتوليد - ورنا عبد الله عبد المنعم - طبيبة – قامت قوات الأمن بالقاء القبض عليهما وتم ترحيلهما إلى نيابة أمن الدولة العليا التي وجهت لهما الإتهام بأنهما تنتميان لجماعة مؤسسة على خلاف أحكام القانون ، ثم تمت إحالتهما إلى القضاء باتهامات عديدة منها استهداف سفارة النيجر بشارع الهرم والانضمام إلى جماعة مؤسسة على خلاف أحكام القانون والدستور وحيازة أسلحة واستهداف المنشآت العامة ، وقررت المحكمة بإحالة سارة عبد الله عبد المنعم لمفتي الجمهورية لإبداء الرأي الشرعي في إعدامها ، إلا أن المحكمة قضت بمعاقبتها بالسجن المؤبد ، كما حكمت المحكمة على رنا عبد الله بالسجن ثلاث سنوات .

5 – آية كامل حسين (28 سنة – خريجة معهد الدراسات الإسلامية ، وهي أيضا صاحبة براند يافا للملابس) بتاريخ 3 يوليو 2022 قامت قوات الأمن بإلقاء القبض عليها من منزلها ، وبعد يومين تم عرضها علي نيابة أمن الدولة على ذمة القضية رقم 93 لسنة 2022 أمن دولة ووجهت لها النيابة اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسيلة التواصل الاجتماعى ثم قررت النيابة حبسها إحتياطيا .

هذه هي المرة الثالثة لإعتقالها ، المرة الأولى ألقي القبض عليها عام 2013 فى القضية المعروفة اعلاميا ب " بنات ٧ الصبح " وصدر ضدها حكم بالحبس لمدة 11 عام وتم تبرئتها فى الاستئناف ، المرة الثانية ألقى القبض عليها في مارس 2020 على ذمة القضية 558 لسنة 2020 أمن دولة باتهامات الانضمام لجماعة ارهابية ونشر اخبار كاذبة وظلت محبوسة احتياطيا لأكثر من عام وصدر قرار بإخلاء سبيلها بعد شهور بسبب تدهور حالتها الصحية أثناء فترة حبسها .

6 – سمية ماهر حزيمة، 29 عاما، حاصلة على بكالوريوس علوم جامعة الأزهر، اعتقلت قبل زفافها من منزلها من مدينة دمنهور، 17 أكتوبر2017 ، تعرضت للإخفاء القسرى نحو 70 يوما، تعرضت خلالها لشتى أنواع التعذيب والتنكيل وتم التحقيق معها على ذمة القضية رقم 955لسنة 2017 المعروفة إعلاميا بالتخابر مع تركيا.على الرغم من حصولها في ديسمبر 2020 على قرار بإخلاء سبيلها على ذمة القضية إلا أنه قبل نهاية اليوم، عدلت المحكمة

عن القرار وتجديد حبسها لمدة 45 يومًا، ومازالت محيوسة حتي الآن ، ومنذ ثلاثة أعوام ونصف تم منعها من الزيارة.

7 – حسيبة محسوب ، العمر 55 عامً ، مهندسة وسيدة أعمال ، وأخت محمد محسوب، نائب رئيس حزب الوسط سابقًا ووزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية في عهد الرئيس المصري محمد مرسي. ، لم تشارك في أي أنشطة سياسية ، وعلى الرغم من ذلك بتاريخ 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 اعتقلتها السلطات المصرية وأخفتها قسريًا لمدة 68 يوم ، ثم ظهرت أمام نيابة أمن الدولة العليا التي وجهت لها الإتهام بانضمامها إلى جماعة الإخوان المسلمين وخلال فترة الحبس الاحتياطي بتُهم ملفقة تدهورت صحتها وأهملت إدارة سجن القناطر في توفير الرعاية الطبية التي تحتاج إليها.

https://dawnmena.org/ar/%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D9%85

8 - رباب عبد المحسن عبد العظيم محمود ، تبلغ من العمر 38 عاما، لديها أربعة أطفال المحرومين منها منذ أن تم اعتقالها في 15 أكتوبر 2016 ، وتم إدراج إسمها في القضية رقم 785 لسنة 2016 على خلفية سياسية ، كانت قبل سجنها تعاني من بؤرة سرطانية صغيرة جدا في الكبد ثم تطورت بعد تعرضها للتعذيب والإهمال الطبي داخل مقر الأمن الوطني ثم سوء أوضاعها داخل سجن القناطر، وقد أودعت لفترات وصلت لعام ونصف في مستشفى سجن القناطر نتيجة

تكرار دخولها في غيبوبة ومع مع الإهمال وصلت مرحلة تقيء الدم وتتدنى حالتها من سيء إلى أسوء حيث لا تتوقف عن الغثيان والقيء المصاحب بالدم نتيجة الإهمال الطبي التي تعاني منه داخل سجن القناطر .

8 – أمل عبد الفتاح إسماعيل ، عمرها 60 عام ، بعد وقوع أحداث عام 2013 جرى اعتقال شقيقها نجيب عبد الفتاح إسماعيل (أكتوبر 2014) ، وبعدها اعتقل ابنها حنظلة أحمد الماحي ، ولم تنقض شهور أخرى حتى اختفى ابنها الثاني المثنى أحمد الماحي قسريا بتاريخ 23 إبريل 2016 ، ، فبعدها بعام اختفى ابنها الثالث سهيل أحمد الماحي، ثم بعد أسبوعين بتاريخ 15 يوليو 2017 أعلنت الأجهزة المصرية عن تصفيته ضمن خلية اتهمتهم بالانتماء لحركة حسم. وبعد أقل من عام اختفى ابنها الرابع مصعب بتاريخ 2 مايو 2018، وفي اليوم التالي اختفت هي نفسها قسريا بتاريخ 3 مايو 2018 ليظل مصيرهما مجهولا .

9 - مروة عرفة ، مترجمة ومدونة إلكترونيا، تم القبض عليها بعد اقتحام منزلها يوم 20 أبريل 2020 وتم اقتيادها لجهة غير معلومة حتى ظهرت في نيابة أمن الدولة بعد أسبوعين من القبض عليها وتم التحقيق معها في القضية رقم 570 لسنة 2020 حصر أمن دولة التي قررت حبسها ، وبنص القانون لا يجوز أن تتجاوز فترة الحبس الاحتياطي مدة عامين بعدها يكون الإفراج وجوبيا, بينما شارفت مروة على إتمام 4 سنوات رهن الحبس الاحتياطي. وتعاني طفلتها التي لم تكمل عامها الخامس اضطرابات نفسية نتيجة الصدمة التي أصابتها حيث شهدت لحظات القبض على أمها من المنزل .

10 - حنين حسام (20 عاما)، اعتقلتها السلطات في 21 أبريل/نيسان 2020 ، طالبة جامعية وشخصية مشهورة على مواقع التواصل الاجتماعي ولديها مئات الآلاف من المتابعين على تيك توك

و"إنستغرام ."كان الدليل الرئيسي الذي ذكرته النيابة ضدها فيديو نشرته على تيك توك ، داعية فيه متابعاتها إلى استخدام منصّة أخرى لمشاركة الفيديوهات، "لايكي(Likee) "، وأطلعتهنّ على قدرتهنّ على كسب المال عبر صنع فيديوهات مباشرة للموقع للحصول على عدد أكبر من المشاهدين ، و في 11 يونيو/حزيران 2020 أحالت النيابة حنين إلى محاكمة جنائية أمام "محكمة القاهرة الاقتصادية" التي تنظر قضايا الجرائم الإلكترونية، وفق تقارير إعلامية النيابة اتّهمت حنين بـ "الاعتداء على المبادئ والقِيَم الأسرية وقد حكمت المحكمة عليها بالسجن لعامين .

مصر: نساء يتعرضن لانتهاكات بزعم صلتهن بـ"داعش Human Rights Watch (hrw.org) | "

11- مودّة الأدهم (22 عاما)، التي اعتُقلت في 14 مايو/أيار2020 اتّهمت السلطات مودة بـ "الاعتداء على القِيَم والمبادئ الأسرية" عبر نشر فيديوهات "مخلّة وخادشة للحياء" وإنشاء وإدارة مواقع إلكترونية لهذه الغاية ، علي الرغم من أنه بمراجعة الفيديوهات والصور، تظهر النساء مرتديات ملابسهنّ بالكامل، وأحالتها النيابة إلى محاكمة جنائية أمام "محكمة القاهرة الاقتصادية" التي تنظر قضايا الجرائم الإلكترونية، وفق تقارير إعلامية النيابة اتّهمت حنين بـ "الاعتداء على المبادئ والقِيَم الأسرية ."حكمت المحكمة عليها بالسجن لعامين .

مصر: نساء يتعرضن لانتهاكات Human Rights Watch (hrw.org) | "

12 - "هبة" 21 عاما في عام 2021 - كانت حاملا في شهرها الثامن - هربت من زوجها المنتمي إلى تنظيم ولاية سيناء وتوجهت إلى المستشفى القريب من قناة السويس ، لكنها عندما أخبرت الطاقم الطبي بأنها متزوجة من أحد أعضاء تنظيم ولاية سيناء، اتصلوا بالسلطات الأمنية فاعتقلتها واتهمتها بالانضمام إلى جماعة إرهابية وتقديم المال والدعم لها. أمر القضاء بالإفراج عن هبة في 2021، بعد عشرة أشهر

دون محاكمة، بشرط حضورها بانتظام إلى قسم الشرطة عدة مرات في الأسبوع،

Human Rights Watch | "مصر: نساء يتعرضن لانتهاكات (hrw.org)

13 - "هنية" اعتُقلت أثناء زيارتها لحماتها في المستشفى القريب من قناة السويس في 2021. فقدت الاتصال بزوجها بعد انضمامه إلى تنظيم ولاية سيناء منذ سنوات ولا علم لها بوضعه أو ما إذا كان حيا ، هنية لم تذهب أبدا إلى أي مخابئ للتنظيم، اتُهمت بالانضمام إلى جماعة إرهابية وتقديم دعم لوجستي لها. أمر القضاء بالإفراج عنها في 2022،

Human Rights Watch | "مصر: نساء يتعرضن لانتهاكات (hrw.org)

14 -"سلمى" اعتقلتها الشرطة في 2020 مع والدتها من منزلهما في شمال سيناء بعدما علمت السلطات بانضمام شقيقها إلى تنظيم ولاية سيناء. قال محاميها إنها قالت للنيابة إن شرطيا في قسم شرطة في شمال سيناء قال لها: "أنت رهينة هنا حتى يُسلّم شقيقك نفسه". أبقتها النيابة ووالدتها في الحبس الاحتياطي لأكثر من عامين بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية. أفرجت السلطات عن سلمى في أكتوبر/تشرين الأول 2022 لكن ما تزال والدتها محتجزة دون محاكمة.

مصر: نساء يتعرضن لانتهاكات Human Rights Watch | " (hrw.org)

صحفيات وإعلاميات رهن الإعتقال

1	دنيا سمير فتحي	صحفية حرة	29 /5/ 2022	سجن نساء	القناطر	440 لسنة 2022

قتل خارج نطاق القانون

1 - سهام الجمل ، 48 عام ، من المنصورة، نائبة في مجلس النواب 2011 ، حاصلة على بكالوريوس من كليتي التربية والآداب ، تم قتلها غدرا عام 2013 بعد أن تلقت طلقة اصابتها بخلل في الكبد والمعدة أدى لوفاتها متأثرة بجراحها في أحداث الترعة بالمنصورة أثناء مشاركتها في تظاهرة تأييد الرئيس السابق محمد مرسي علما بأن ضحايا هذه المجزرة ، المعروفة ب " أحداث الترعة بالمنصورة " راح ضحيتها 5 سيدات في العاشر من رمضان الموافق للتاسع من يوليو/ تموز 2013،

وفاة بسبب الاهمال الطبي

1 - مريم سالم ، ناشطة سياسية ، 32 عام ، سيناوية ، كانت محبوسة في سجن النساء بالقناطر ، وهي أول معتقلة سياسية تتوفى نتيجة الإهمال الطبي المتعمد - بتاريخ 21 ديسمبر2019 - وفاة "مريم" بعد تدهور حالتها الصحية نتيجة الإهمال الطبي من قبل إدارة السجن حيث كانت تعاني من تليف كبدي وارتفاع نسبة الصفراء بمعدل مرتفع. تعرضت للإهمال المتعمد من قبل مدير مستشفى السجن الطبيب "محمد ايهاب" وبإشراف من مأمور السجن "وليد صلاح" حتى وصل وزنها قبل الوفاة إلى 27 كيلو جرام فقط. وقد تقدمت المعتقلات السياسيات في سجن القناطر بعدة شكاوي ضد مأمور السجن وطبيب المستشفي بسبب سوء المعاملة والإهمال الطبي المتعمد ولم يتم تحريك ساكن.

اختفاء قسري

تتنوع أسئلة ذوي المختفين قسريا – سيما النساء - في مصر كل يوم دون إجابة من النظام الذي ينفي وجود حالات اختفاء من الأساس. ومع طول الأزمة، يتفاقم الألم وتتزايد لهفة ذويهم عليهن متساءلين: هل مازلن أحياء ؟ هل هن في أقصى شمال البلاد أم جنوبها؟ هل تم دفنهن جثتهن ؟ هل متن من التعذيب أم من الحزن؟ هل سيمر العيد بدونهن كحال العام الماضي أم سيمنحونهن فرصة أخرى للحياة ؟

إن الجهات الأمنية تلجأ لإخفاء المعارضين قسريا بغرض "تهديد وتعذيب المحتجز للحصول على معلومات بعيدا عن الجهات الرقابية. ويُعذب المحتجزون بشدة ويُمنع عرضهم على النيابة أو إيصالهم بذويهم حتى لا تكتشف جريمة التعذيب بينما "تتم تصفية آخرين."

1 - مي مجدي، حامل في الشهر الثالث، تم اعتقالها يوم 30 سبتمبر/أيلول 2019، وبعد اختفاء دام 27 يومًا، ظهرت في النيابة على ذمة القضية رقم 1480 لسنة 2019، وتعرضت لنزيف بسبب نقلها بسيارة الترحيلات من السجن للمحكمة في جلسات تجديد الحبس.

2 – منار أبو النجا المعتقلة السياسية المختفية قسريًا منذ مارس/آذار 2019، مع ابنها الرضيع، الذي كان في عمر العام عند اختفائه مع والدته، منذ القبض عليها.

3 - مريم رفاعي سرور، المختفية قسريًا مع أولادها الثلاثة، منذ ترحيلهم من ليبيا يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018 .

4 - سماهر أبو الريش وهي مواطنة من محافظة العريش- شمال سيناء، تبلغ من العمر 37 عاما،حيث قام رجال من قوات الأمن الوطني يرتدون زيا مدنيا باعتقالها يوم 22 آب/ أغسطس 2015 .

5 ، 6 ، 7 - أميمة حسين سالم 43 سنة ، عفاف حسين سالم 50 سنة ، آية مسعد محمد الدهشان 26 سنة ، من محافظة القاهرة- حلوان، تم اعتقالهن يوم 28 آب/ أغسطس 2017 من منزل العائلة بحلوان على خلفية قرابتهن للمعتقل بقضية "كتائب حلوان" المواطن "محمود أبو

حسيبة" ، وقد تم اقتيادهن ضمن مجموعة كبيرة من أفراد العائلة، إلى قسم حلوان، حيث جرى الاعتداء عليهن والتحقيق معهن على خلفية هروب أبو حسيبة من سيارة الترحيلات ،وبعد أسبوع من التحقيقات، نفت سلطات الأمن خبر اعتقالهن أساسا، وتم ترحيلهن إلى مكان غير معلوم.

https://arabi21.com/story/1048351/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B3%D8%B1-%D9%8A

9 - وصال محمد محمود شابة ثلاثينية متزوجة ولديْها صغيريْن ، لم تُحسب يوماً على المعارضة السياسية، ومع ذلك ساقها حظّها العاثر لتكون واحدة من ضحايا الاختفاء القسري ، قام محمد (شقيق وصال) بتحرير محضر بغيابها بقسم "الأزبكية" رغم المماطلة أفراد الشرطة بالقسم ، وقد أكّد شقيقها أنّ عدداً من العاملين في القسم رددوا على مسامعه أنّ "وصال بخير وشوية وهترجع"، فيما قال له مسؤولون في القسم: "اختكم كويسة وهترجع."

وراء الشمس | مصريون فى غياهب الاختفاء القسرى(arij.net)

انتهاكات أخرى بحق المرأة

تعرضت آلاف السيدات في مصر داخل مقرات الاحتجاز المختلفة وأثناء القبض عليهن للتعذيب الجسدي والنفسي، وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية والحاطة بالكرامة والمهينة.

وقد استخدمت السلطات إجراءات أخرى تعسفية في حق المرأة، تمثلت في : -

- تم فصل ما لا يقل عن 530 طالبة من دراساتهن الجامعية ، منهن: أميمة كامل، ونرمين محمد، وحنان أمين و2 أخريات من الأعضاء الإناث لهيئات التدريس الجامعية تم فصلهن من أعمالهن .

- كما صدرت قرارات بمصادرة ممتلكات ما لا يقل عن 100 سيدة، ومنع أكثر من 106 سيدات من السفر خارج البلاد.

[أمهات مصريات رهن الإخفاء القسري.. مأساة مركبة في أوضاع حقوقية متدهورة - مرصد مصر(marsad-egypt.info)]

إنتهاك حرمة جسد المرأة أثناء التفتيش

1 - أسماء عبد الحميد، 29 عامًا أُلقي القبض عليها ، في القاهرة بسبب احتجاجها على رفع أسعار تذاكر مترو الأنفاق. قالت إنها تعرضت لعمليات تفتيش جسدي ثلاث مرات ، المرة الأولى أثناء احتجازها في مركز الشرطة حيث أجبرتها إحدى المفتشات على التجرد من ملابسها وأمسكت بصدرها وتفرجت عليها وهي تتبول ، المرة الثانية، فكانت داخل مستشفى عام أمام طبيب، لا يفصل بين جسدها العاري ومجموعة من الضباط سوى ستارة نصف مفتوحة. طلب منها الطبيب أن تنحني وتفتح ردفيها، ثم طلب منها أن تستلقي ونظر بين رجليها. قال إنه كان يكشف عما إذا كانت عذراء أم لا ، المرة الثالثة في السجن وقت تسليمها، حيث أدخلت إحدى الحارسات إصبعها، الملفوف بكيس بلاستيكي التقطته من الأرض، في فتحة شرجها ، ووُجهت إليها تهم مشاركة جماعة إرهابية وتعطيل الدستور وتعطيل المواصلات العامة.

[خلع الملابس وملامسة وانتهاك: نساء مصريات يصفن الاعتداء عليهن من قبل الدولة(nytimes.com) - The New York Times]

2 - ملك الكاشف ألقي القبض على عام 2019 لمشاركتها في مظاهرة ضد الإهمال الحكومي جراء وقوع حادثة قطار قاتلة. خرجت إلى الشوارع في هذا اليوم مع عشرات المحتجين الآخرين.

وتم إلقاء القبض عليها واحتجزت في أحد مراكز الشرطة لمدة أسبوعين بينما كان يحاول المسئولون تحديد ما إذا كانت ستُرحّل الى سجن النساء أم الرجال ، ثم أُرسلت إلى مستشفى عام وهي مقيدة اليدين مع شرطي في زي رسمي أصر على حضور الكشف الطبي. طُلب منها أن تخلع ملابسها

وفُحصت أعضاؤها التناسلية، ثم خضعت لفحص شرجي ، وقررت إنها بعد مرور دقائق من إجراء الكشف عليها وبينما كان هذا الشرطي يقتادها في طريق العودة إلى مركز الشرطة، أمسك بفخذها وأخبرها أنه شعر بالإثارة.

خلع الملابس وملامسة وانتهاك: نساء مصريات يصفن الاعتداء عليهن من قبل الدولة(nytimes.com) - The New York Times

3 - صحفية ناشطة كانت تعمل أحيانا مع قناة الجزيرة التلفزيونية القطرية ، كانت قد أعدت تقارير عن بعض الاضطرابات المتفرقة في مصر ، في مساء يوم من شهر أبريل عام 2018، وبينما كانت تحمل الحاسوب والكاميرا في حقيبة ظهرها، أوقفها شرطيان بملابس مدنية اقتاداها معصوبة العينين إلى مؤسسة أمنية حيث جرى استجوابها ، وُجهت إليها تهم الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة ، أثناء إستجوابها تحسس جسدها رجل ظنّت أنه ضابط (كانت لا تزال معصوبة العينين)، وتعرضت لنفس الفعل مرة ثانية عندما دخلت السجن حيث قضت قرابة العام دون محاكمة ، عند دخولها السجن طلبوا منها دخول حمام صغير وهناك طلبت منها الحارسة خلع ملابسها وقامت بتحسس جسدها بصورة تبدو وكأنها تحرش جنسي ، وتقدّمتْ بشكوى إلى سلطات السجن، لكن لم يتغير أي شيء حتى عام 2019 عندما تقدمت سجينة أخرى في نفس السجن – سجن القناطر – إلى مكتب النائب العام بشكوى تقول فيها بأنها تعرضت للاعتداء الجنسي ، بعد عام تقريبًا داخل السجن، أطلق سراح الصحفية لكنها مُنعت من السفر، وهو ما اضطرها للهروب عبر الحدود الجنوبية. وبعد شهرين، وصلت تركيا حيث تقيم الآن. ويبدو عليها الارتياح ، مقتنعة بأنها لم يكن لديها خيار سوى التخلي عن البلد الذي تخلى عنها.

خلع الملابس وملامسة وانتهاك: نساء مصريات يصفن الاعتداء عليهن من قبل الدولة(nytimes.com) - The New York Times

1 - ميار عمر، مديرة أبحاث تعيش في القاهرة وتبلغ من العمر 25 عاماً، وتقول إنها واجهت مشاكل متكررة عند ذهابها إلى بعض المطاعم الراقية، حيث "يريد الإنسان أن يشعر بأنه على طبيعته عندما يدخل مكاناً ولا أحد يفرض عليه شيئاً، أو يجعلك تشعرين بأنك سبب المشكلة للمكان أو لصديقاتك.. وكل هذا يمكن أن يؤثر على الإنسان دون أن يشعر وذلك فيما يتعلق بنمط حياة المحجبات، وجدنا ما يبدو أنه اتجاه متزايد، حيث تتهم النساء أماكن كثيرة برفض دخولهن إليها بسبب ارتدائهن للحجاب. "

الحجاب في مصر: شركات ومطاعم ترفض دخول المحجبات إليها - BBC News عربي

المطالب والتوصيات

1 – ندعو النظام المصري إلى وقف انتهاك حقوق المرأة.

2 – ندعو النظام المصري لإدانة كافة صور انتهاك حقوق المرأة، وألا يتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية بالتنصل من التزامه بالقضاء به. وينبغي أن يتبع بكل الوسائل الممكنة ودون تأخير، سياسة تستهدف القضاء على انتهاك حقوق المرأة.

3- ندعو النظام المصري إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو الانضمام إليها أو سحب تحفظاتها عليه.

4- أن تمتنع عن ممارسة العنف ضد المرأة خاصة المعارضات السياسيات.

5- ندعو النظام المصري إلى أن يدرج في القوانين المحلية جزاءات جنائية أو مدنية أو جزاءات عمل إدارية بحق من يصيبون من النساء بالأضرار بإيقاع العنف عليهن.

7- ندعو النظام المصري إلى أن يفتح فرص الوصول إلى آليات العدالة أمام النساء اللواتي يتعرضن للعنف، وأن تتاح لهن حسبما تنص عليه القوانين الوطنية، سبل عادلة وفعالة للانتصاف من الأضرار التي تلحق بهن.

8- ندعو النظام المصري إلى وضع خطط عمل وطنية لتعزيز حماية المرأة من جميع أشكال الانتهاك، أو أن تدرج أحكام لذلك الغرض في الخطط الموجودة بالفعل.

9- ندعو النظام المصري إلى وضع التدابير القانونية والسياسية والإدارية والثقافية التي تعزز حماية المرأة من جميع أشكال انتهاك حقوقها.

10- ندعو النظام المصري إلى أن يقدم إلى النساء اللواتي يتعرضن للعنف مساعدة متخصصة، كإعادة التأهيل، والمساعدة على رعاية الأطفال وإعالتهم والعلاج والمشورة والخدمات الصحية والاجتماعية والمرافق والبرامج،

11- نطالب الحكومة المصرية بالالتزام والاحترام الكامل للمبادئ والالتزامات الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب.

12- نطالب الحكومة المصرية بالتوقف الفوري عن كافة جرائم التعذيب الممنهج داخل السجون وكافة أماكن الاحتجاز.

النوافذ الإعلامية الخاصة بنا:

الموقع الرئيسي على الإنترنت

https://elshehab.net/

واتساب

https://chat.whatsapp.com/K8rfmepjFxE0tXIiSA51Ry

فيس بوك

https://www.facebook.com/elshehab.ngo

تليجرام

https://t.me/elshahab

تويتر

https://twitter.com/ElshehabNgo?t=ZuMOQCiMlvuTnIPguseZqQ&s=09